

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٦ أغسطس ٢٠٠٢

« ماشاكوس ».. وصراع الإخوة السودانيين بالكلام (٤)

التفسير بنشان خلفية تغيير حكومة السودان موقفاً، وفي ظل هذه الظروف المعقدة، وفي ضوء ما سبقنا الإشارة إليه من أن مبادئ الأيجاد ومقررات أسمرأ أوردت حق تقرير المصير ومسيبة فصل الدين عن الدولة وحكومة الخرطوم ترفض تلك غايت الجهة الوحيدة القادرة التي كان يمكن أن تسند ظهر السودان لتواصل الرفض ويتمسك به، وتلك الجهة هي مصر. إلا أن العلاقات بين السودان ومصر في ذلك الحين كانت في أسوأ حالاتها. وهكذا وجدت الحكومة السودانية نفسها

مجابهة بموقف قد يفضي إلى تقسيم السودان ركائزه حرب متشعبة ومعارضة أقرت حق تقرير المصير وظهر البلاد مكشوف من سند مصر بسبب التوتر في العلاقات. ومن ثم حاولت تلك الحكومة كسب بعض الوقت بقبولها الاضطراري لمبادئ الأيجاد المتضمنة لحق تقرير المصير والدعوة لفصل الدين عن الدولة وإقامة نظام علماني في السودان.

وليت الحكومة السودانية لم تفعل ذلك!! لأن هذا القبول من جانبها قد قاد فيما بعد إلى تضمين حق تقرير المصير بالاستفتاء في اتفاقية الخرطوم للسلام عام ١٩٩٧، والتي نصت في المادة ١٠ من الفصل السابع تحت عنوان الاستفتاء على ما يلي:

١- بموجب هذه الاتفاقية يحق لمواطني جنوب السودان تحقيق تطلعاتهم السياسية بحرية، وتأكيد سعيهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب- يمارس مواطنو الولايات الجنوبية هذا الحق في استفتاء قبل نهاية الفترة الانتقالية.

ج- تكون خيارات الاستفتاء هي:

١- الوحدة

٢- الانفصال

ومن بعد ذلك وجد حق تقرير المصير طريقه إلى دستور جمهورية السودان لعام ١٩٩٨ عند تضمينه هذه الاتفاقية بكل بنودها، وفقاً لما ورد في الفصل الأول منها تحت عنوان «تفسير» إذ تم تفسير الدستور بأنه «يعني دستور السودان بما في ذلك الأجزاء والمواد الواردة في الاتفاقيات التي يقرر أن تكون جزءاً من الدستور».

بعد هذا الاستطراد والتفسير لأبد من القول بأنه لم يكن مستغرباً ومفاجئاً أن يأتي ذكر لحق تقرير المصير في بروتوكول ماشاكوس لأن الحكومة السودانية والمعارضة ممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الشعبية جزء منه قد سبق لهم جميعاً الاعتراف بهذا الحق لأبناء جنوب السودان، الأمر الذي يجعل حكومة السودان إن رفضته في مفاوضاتها مع الحركة الشعبية تبدو وكأنها تتنصل أو تتنكر لأمر أقرته في الدستور الذي صاغته وتعمل على هدى مبادئه.

وإن كانت هذه هي الخلفية التي تشرح ظهور وتطور حق تقرير المصير لأبناء جنوب السودان، فإنه يمكن القول إن الناظر بدقة والقارئ بتمعن في بروتوكول ماشاكوس وإطاره يتأكد له أن المبادئ الواردة فيه تركز على وحدة السودان وتدعو إلى العمل لها وجعلها جاذبة لأبناء جنوب السودان عبر إعادة التأهيل والتنمية وتكريس الديمقراطية

نتوقف هنا عن حركة التاريخ وتطورات مشكلة جنوب السودان ونعود للحديث عن نصوص بروتوكول ماشاكوس بين حكومة السودان والحركة الشعبية حيث يتلاحظ أن كثيراً من الكتاب والمثقفين الذين تناولوها بالاستعراض أو التحليل ادعوا أنهم فوجئوا باتفاق يتحدث في جانب منه عن حق تقرير المصير لجنوب السودان، على حين أن هذا الأمر ليس بالجديد ومن ثم فلا مكان للمفاجأة أو حتى إبداء التعجب والأندهاش لأن الكل شاهد وحاضر وفي نفس الوقت صامت منذ أن عاد طاقم قيادات التجمع الوطني الديمقراطي - المعارض لنظام الحكم في السودان - إلى القاهرة من لندن بعد مداولات ومناقشات حول أوضاع بلادهم عام ١٩٩٢، واستمروا في الجدل والحوار إلى أن حل عام ١٩٩٥ فلموا شملهم وركبوا الطائرات مخلفين القاهرة وراهم ليحط بهم الترحال في أسمرأ عاصمة إريتريا ليعلنوا من داخلها ما أسموه بمقررات أسمرأ للقضايا المصيرية وكان أهم ما ضمنوه حديثهم واتفاقهم أن الحق في تقرير المصير لجنوب السودان مربوط بالوحدة الطوعية. ولم يعلق أحد على ذلك من أولئك الذين تدافعوا اليوم بالمناكب ليشرحوا ويدينوا ما جاء ببروتوكول ماشاكوس. بل أن هؤلاء أنفسهم لم يحركوا ساكناً أيضاً أو يناقشوا من قبل ذلك أو يتناولوا بالتعليق المبادئ التي صدرت عن الأيجاد حول الشأن السوداني والتي رأت النور قبل مقررات أسمرأ وتضمنت حق تقرير المصير للشعب في الجنوب السوداني بحسوة أشبه بالعقابية حيث تنادت دول الأيجاد للجوء إلى هذا الحق إذا فشلت المداولات للاتفاق وإيجاد حلول ناجزة للقضايا التي أثارها الشق الأول من تلك المبادئ والتي اقترتها أن الحرب ليست وسيلة لفض النزاع السوداني - السوداني وأنه لا بد من معالجته بأساليب أخرى ومنح وحدة السودان الأولوية، ثم أوردت المبادئ حديثها عن فضل الدين عن الدولة واقتسام الثروة والديمقراطية وتداولية السلطة. وانتهت مبادئ الأيجاد إلى التأكيد على أنه إذا لم يحدث الاتفاق على هذه المبادئ فلا بد أن يتجه الأمر إلى انفاذ حق تقرير المصير عبر استفتاء أبناء جنوب السودان، ورغم أن السودان عضو في منظمة الأيجاد إلا أن حكومته ظلت ترفض التعامل مع مبادئ الأيجاد منذ عام ١٩٩٤ ذلك العام الذي صدرت فيه إلى أن كان عام ١٩٩٧ والذي شهد متغيرات وأحداثاً ضاغطة على تلك الحكومة مما أجبرها على قبول تلك المبادئ، إذ شهدت المنطقة إعداناً واستعداداً من قبل جيش الحركة الشعبية لشن هجوم كاسح على مختلف الجبهات السودانية معززة بقدرات دول من جيران السودان، ومدعومة من جهات أجنبية وبعض المنظمات الطوعية - التي كانت تنقل لذلك الجيش سلاحاً وذخيرة بديلاً عن تقديم العون الإنساني للمتضررين من الحرب - وكل ذلك كان مسنوداً بعداء سافر لنظام الحكم في الخرطوم وتوجهاته من عديد من دول مجاورة للسودان التي كانت الأرضية للإعداد للهجوم العسكري حيث كان ذلك من ثلاث جهات هي أوغندا وإثيوبيا وإريتريا (لا نتجه في هذا السياق إلى التبرير وإنما نتجه إلى

منتصف المدة لترتيبات الوحدة التي اقيمت طبقا لاتفاق السلام. كما تنص المادة ٢/٤/٢ على أن «يعمل الطرفان «طرفي الاتفاق» مع اللجنة خلال الفترة الانتقالية بهدف تحسين المؤسسات والجراءات التي تم اقرارها طبقا للاتفاق وجعل وحدة السودان جذابة لشعب جنوب السودان». كما نص البروتوكول في ذات الباب منه على أن تقويم نصف الفترة (أي بعد مرور ثلاث سنوات من الفترة الانتقالية المقررة لست سنوات) وسيلة لتعزيز هذه المؤسسات والترتيبات والتأكد من كفايتها، كل هذا يفتح الباب امام امكانية تجاوز الاستفتاء اذا ما تراضت الاطراف على ذلك، ودفعت الدولة المراقبة والوسيط في اتجاه الوحدة وضعا في الاعتبار ان وحدة السودان لا يمكن ان تقوم على القوة والاكراه ولكن بناء على الارادة الحرة للشعب وهذا مبدأ لا بد ان نضعه جميعا في حساباتنا ونحن ندفع كل الجهود نحو الوحدة، المتطلعين اليها، بعد انتهاء الفترة الانتقالية وذلك بالعمل الجاد الفاعل المخلص خلالها في كل الاتجاهات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والثقافية، وهذا الامر يجعل من مشاركة مصر- سندا لظهور السودان والحريضة حرص ابنائه على وحدته- في المراحل القادمة من المفاوضات ضرورة قومية ومسئولية وطنية خاصة بعد ان تبين بالدليل العملي ان غيابها كان ذا اثر سالب على تطور ازمة السودان في النصف الثاني من التسعينيات الماضية.

واذا كانت هذه رغبتنا الملحة وحقنا الاصيل على مصر فإن الدعوة موجهة الى المنشقين على مستقبل السودان ووحدته الى عدم الاغراق في نقد بروتوكول ماشاكوس وان يوجهوا جهودهم الى الدعوة الى تكريس الجذل والعطاء والفكر لتحقيق الامن والاستقرار للسودان في اطار وحدته، كما ان الدعوة موجهة الى كل المخلصين الى عون السودان في جهود اعادة التاهيل والتنمية خاصة في جنوبه بحسبان ذلك هو التوجه الايجابي الذي تتطلبه المرحلة القادمة، وان كان هو المطلوب من الآخر فإن ما يعرزه هو الحرص على مشاركة كل القوى السياسية الجنوبية في ترتيبات الفترة الانتقالية واجهزة الحكم في الجنوب سواء ما اتصل منها بإدارة شئون الاقليم الجنوبي والولايات الجنوبية وكذلك المشاركة في اجهزة الحكم المركزية وهذا الحرص مصدره الثقة المطلقة في وطنية ابنائه جنوب السودان وحرص سوادهم الاعظم على وحدة السودان ان لم يكن القول بانهم كلهم على قلب رجل واحد في هذا التوجه.

ان مصدر هذه الثقة ان الجنوبيين من ابنائه السودان على مدى تاريخ بلدهم الحديث ظلوا حريصين على وحدته رغم ما يعبرون عنه في كل لقاءاتهم من مظالم وتطريف لحقوق ابنائه الجنوب. وهنا يمكن القول انه وبمراجعة تقرير المبعوث الامريكى السيناتور جون دانفورت وما تم الاتفاق

واحترام حقوق الانسان. إذ ورد في الاطار ما نصه (.. ان الطرفين قد اكدا التزامهما لحل سلمي وعادل عبر التفاوض في قضية الصراع في السودان في اطار وحدة السودان). اما المادة (١/١) من الجزء (أ) من البروتوكول تحت عنوان «مبادئ متفق عليها» فتقول (ان وحدة السودان القائمة على الحكم الديمقراطي والمساواة والاحترام والعدالة لجميع سكان السودان هي أولوية الطرفين، ويمكن رفع الظلم عن شعب جنوب السودان والاستجابة لطموحاتهم في هذا الاطار). ومما يؤكد ان التوجه الاساسى هو نحو الوحدة وفرانها ما تقرر أيضا واتفق عليه في ذات الجزء وورد في الفقرة (٢/١) التي تقول (شعب جنوب السودان له حق السيطرة وحكم شئونه في منطقتة والمشاركة بمساواة في الحكومة القومية) أى تلك التي تحكم كل السودان، ليس هذا فحسب فإن اطار ماشاكوس أيضا في الجزء (ج) منه تحت عنوان «هياكل الحكم» تحدث عن نظام الحكم في «السودان الموحد» ولم يخص بالحديث جزءا دون الآخر وأكد انه «لاجل تفعيل المبادئ المتفق عليها في



البيشير جبار انج

الجزء (١) يوافق الطرفان، في اطار السودان موحد يعترف بحق سكان جنوب السودان في تقرير المصير.. الخ».

يضاف الى التوجه العام في بروتوكول ماشاكوس والذي تم تكريسه، في تفاصيل اخرى غير الامثلة السابقة، لوحدة السودان، ان الصيغة التي جاءت في البروتوكول لتقرير المصير قد جعلت الاستفتاء عليه من بين وسائل اخرى (نص المادة ٣/١ من الباب المعنون «النص المتفق عليه» حول تقرير المصير لشعب جنوب السودان) ومن ثم لا يكون الاستفتاء هو الوسيلة اليتيمة لممارسة حق تقرير المصير، يضاف الى هذا ان مهمة لجنة التقويم والمتابعة هي التأكد من سلامة المؤسسات والترتيبات المناط بها الحفاظ على الوحدة وهذا هو المفهوم الواضح من نص المادة ٤/٢ من الجزء (ب) من بروتوكول ماشاكوس تحت عنوان «ترتيبات الفترة الانتقالية» التي تقول «تشكل لجنة تقييم ومراقبة مستقلة- خلال الفترة ما قبل الانتقالية- لمراقبة تنفيذ اتفاق السلام وتتولى اجراء تقييم في

عليه في بروتوكول ماشاكوس نري اقتناعاً بإمكان التصدي لما جهر به أبناء الجنوب من مظالم وأهدار للحقوق- رغم أن هناك كثيراً من مناطق السودان أسوأ حالاً في هذا المنحى عن الجنوب وهو ما يتفق معنا فيه المانفستو الأول للحركة الشعبية- وإيجاد الضمانات الدستورية والرقابية لذلك.

وبعد...

ان القول بأن أبناء جنوب السودان حريصون على وحدة بلادهم يركز في التاريخ المعاصر على امرين أولهما ان اول ثورة في القرن العشرين في السودان في وجه الاستعمار البريطاني وهي ثورة ١٩٢٤ كان في قمة قياداتها بطلان من أبناء جنوب السودان هما علي عبداللطيف وهو من أبناء قبيلة الدينكا وعبدالفضيل الماظ وهو من أبناء قبيلة الشلك. وتلك الثورة كانت ثورة تحررية وحدوية اعلت صوت وحدة وادي النيل من نيمولى الى الاسكندرية.

اما ثاني الامرين فانه خلال المفاوضات بين حكومة الرئيس جعفر نميري وممثلي حركة انيانيا التي كانت تقود الحرب الاهلية منذ مطلع استقلال السودان والتي انعقدت في اديس أبابا وانتهت الى توقيع الاتفاقية المعروفة باسمها ان اصرت الحركة الجنوبية على فصل جنوب السودان عن بقية الوطن. على ان يتم انفاذ ذلك بعد فترة انتقالية يتهنيا خلالها لأبناء جنوب السودان حكم ذاتي اقليمي تديره حكومة من أبناء الجنوب ويكون التشريع فيه لبرلمان ايضاً اعضاؤه من أبناء الجنوب. وتم التوقيع على ضوء ذلك على اتفاقية الحكم الذاتي الاقليمي بجنوب السودان. الا انه بعد احد عشر عاماً من التوقيع تراجع أبناء جنوب السودان عن فكرة الانفصال بل كانوا اكثر اصراراً من غيرهم على وحدة السودان، لكن لأسباب اخرى ودوافع مغايرة لا علاقة لها كما يظن الكثيرون خطأ بتطبيق قوانين مستمرة من الشريعة الاسلامية في السودان او اعادة تقسيم الاقليم الجنوبي الى ثلاثة اقاليم بناء على رغبة والحاح أبناء الجنوب وعلى قرار صادر من برلمانهم الاقليمي، تفجرت حركة التمرد في مايو ١٩٨٣ وها هم أبناء السودان يحاولون علاج اسبابها وإيجاد حلول ناجعة لجذور الصراع الراهن بين السودانيين في الجنوب والشمال.

المستشار

محمد عبدالرحمن صالح